

ميدل إيست آي: لماذا تبحث مصر عن حلفاء ماليين جدد في الشرق؟

الخميس 14 سبتمبر 2023 04:08 م

أشار موقع "ميدل إيست آي" إلى أنه وسط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وزيادة مطالب الإصلاح من داعميها الماليين التقليديين، تسعى مصر إلى تنويع مواردها مع الشركاء في الشرق. وقال الموقع في تقرير كتبه "محمد سلامي": "أصبح الوضع الاقتصادي في مصر، وهو أحد أكبر ثلاثة اقتصادات في الشرق الأوسط وثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا، أزمة وطنية". وأضاف: "تدخل الجيش في اقتصاد البلاد، وتدني قيمة العملة الوطنية، والأزمة في أوكرانيا، ووضع ما بعد كوفيد والقروض الدولية العديدة، كلها عوامل جعلت هذا الوضع أكثر خطورة". اعتمدت السلطات المصرية في الغالب على مساعدة حلفائها التقليديين العرب والغربيين، الذين حصلت على دعمهم من خلال تعزيز القيم الغربية والاستقرار والحفاظ على توازن القوى الإقليمي. ومع ذلك، أدركت القاهرة تدريجياً أن هذه المساعدات كانت مصحوبة بشروط مسبقة من شأنها إما إجهاد الاقتصاد المصري، كما هو الحال في قروض صندوق النقد الدولي، أو توجيه الثروة خارج البلاد إلى المستثمرين العرب في منطقة الخليج. ولهذه الأسباب، سعت مصر مؤخراً إلى تنويع مصادر مساعداتها الخارجية وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الآخرين، خاصة أولئك الموجودين في الشرق الأقصى.

حلفاء صارمون

وذكر موقع "ميدل إيست آي" أنه في نوفمبر 2016، حصلت مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في أعقاب ثورة 2011 وما تلاها من انخفاض إيرادات قناة السويس. ومع تدهور الوضع الاقتصادي بشكل أكبر، وافق الصندوق على قرضين إضافيين بمبلغ 2.72 مليار دولار و5.2 مليار دولار لوقف آثار جائحة فيروس كورونا. وحصلت الحكومة المصرية بعد ذلك على موافقة على قرض رابع من صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 2022 على مدى 46 شهراً بشروط مسبقة للتكيف الاقتصادي. وألمح الموقع إلى أن مصر أصبحت الآن في المركز الثاني في الحصول على أكبر مبلغ من القروض المجمعة في تاريخ صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين.

وكان أهم طلب من صندوق النقد الدولي هو خصخصة الأصول الحكومية، على الرغم من قبضة الجيش على الاقتصاد. كما نصحت بإبطاء بناء المشاريع الضخمة، والتحول إلى سعر صرف عملة أكثر مرونة وتعويمًا. وقد خيبت هذه المطالب آمال المسؤولين في القاهرة الضعفاء سياسياً، والذين يلومهم الشعب على الأزمة الاقتصادية الحالية، وخاصة "عبد الفتاح السيسي".

وأوضح "ميدل إيست آي" أن المشاريع الوطنية ومشاريع البنية التحتية بمثابة وسيلة لكسب الدعم الشعبي للنظام، وتعزيز العلاقات بين الجيش و"السيسي"، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، تعهد "السيسي"، على النقيض من التزام صندوق النقد الدولي، في مؤتمر اقتصادي في أكتوبر بمواصلة المشاريع الوطنية، وسيظل الجيش نشطاً. وأدت مطالب صندوق النقد الدولي الأخرى، مثل الإلغاء التدريجي لدعم الوقود، إلى زيادة الإحباط والضغط بين الطبقة المتوسطة والعمال المصريين.

وقد تم دعم متطلبات القرض من قبل الاتحاد الأوروبي، الحليف القديم لمصر، والذي يساهم بحوالي 1.3 مليار دولار سنوياً. كما قامت الولايات المتحدة أحياناً بتخفيض أو حتى سحب دعمها لمصر. لمدة عامين متتاليين، حجت واشنطن جزءاً من مساعداتها - 130 مليون دولار من إجمالي 1.3 مليار دولار مخصصة لمصر سنوياً - كمساعدات عسكرية. وتم حظر مساعدة أخرى بقيمة 75 مليون دولار من قبل السيناتور الأمريكي "باتريك ليهي" في أوائل عام 2022، وهي خطوة ألفت بظلالها على علاقات القاهرة مع واشنطن. وكانت ممالك الخليج بمثابة الحليف الرئيسي الثاني لمصر؛ حيث تلعب مصر دوراً رئيسياً في المساعدة على استقرار المنطقة وتوفير الأمن لها. وفي المقابل، التزمت دول الخليج بدعم الاقتصاد المصري. منذ عام 2013، منحت الأنظمة العربية مصر 12 مليار دولار لتحقيق الاستقرار في البلاد بعد انقلاب "السيسي" ضد الرئيس المصري الراحل "محمد مرسي".

ومع ذلك، لم تعد مصر تتمتع بمساعدات مالية مجانية وغير محدودة من حلفائها، كما كانت في الماضي. ولفت الموقع إلى أن خطة دول الخليج لمساعدة الدول الأخرى قد تغيرت، حيث أعطت الأولوية للاستثمارات بدلاً من المساعدات المباشرة أو الودائع أو المنح.

وهذا العام، أعلن وزير المالية السعودي "محمد الجذعان"، في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 18 يناير، أن المساعدات السعودية ستأتي الآن بشروط. وفي فبراير، أعلنت مصر عزمها بيع 32 شركة مملوكة للدولة لزيادة احتياطات النقد الأجنبي. وأبدى المستثمرون السعوديون والإماراتيون اهتماماً كبيراً بالاستثمار في هذه الشركات المربحة والمهمة. وأنفق صندوق الثروة السيادية في أبو ظبي وصندوق الاستثمارات العامة في السعودية حوالي 3.1 مليار دولار للاستحواذ على حصص أقلية كبيرة في بعض "أقوى الشركات". واستحوذوا على أسهم رئيسية في أكبر شركتين لإنتاج الأسمدة في مصر، 41.5 في المائة من شركة أبو قير للأسمدة و45 في المائة من موبكو.

تغيير الأولويات

الشروط الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي وانخفاض استعداد دول الخليج لمساعدة مصر، أجبرت القاهرة على البحث عن شركاء جدد. وعلى الرغم من أن شركائها التقليديين يظلون حيويين لبقاء البلاد اقتصادياً، إلا أن مصر كانت تبحث عن مانحين شرقيين جدد يفرضون قيوداً أقل.

ومن بين حلفائها، تعد الصين الأكثر نفوذاً، والشراكة الاستراتيجية مع مصر لا تمنح بكين فوائد اقتصادية فحسب، بل أيضًا ثقلاً جيوسياسياً في الواقع، بالنسبة للصين، تعتبر مصر أصلاً متعتزاً، فشريك مبادرة الحزام والطريق مهم للغاية بحيث لا يمكن تجاهله، واقتصادها أكبر من أن يسمح له بالفشل

على مدى العقد الماضي، أصبحت الصين واحدة من أكبر الشركاء التجاريين والمستثمرين في مصر واجتذبت مصر نحو 28.5 مليار دولار من الاستثمارات الصينية بين عامي 2018 و2019، مما يجعلها أكبر متلق للاستثمارات الصينية في العالم العربي وقد خلقت هذه الاستثمارات حوالي 24 ألف فرصة عمل وبالإضافة إلى ذلك، تعد الصين أكبر مستثمر في منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بالسويس

كما سعت الصين إلى تمكين مصر من سداد ديونها وحتى الآن، قدمت بكين قروضاً طارئة دون الضغط على المقترضين لاستعادة انضباط السياسة الاقتصادية أما بالنسبة للقروض، فإن بكين تميل إلى اتباع مسار مستقل، بدلا من التنسيق مع الدائنين الآخرين وصندوق النقد الدولي وبهذه الطريقة، أصبحت الصين رابع أكبر دائن لمصر، بقيمة 8 مليارات دولار

وبالإضافة إلى ذلك، تعد مصر أول دولة أفريقية تحصل على سندات الباندا الصينية؛ حيث تعتبر القروض ذات الفائدة المنخفضة التي قدمتها الصين لمصر بقيمة 500 مليون دولار جذابة، خاصة وأن مصر سيتعين عليها سداد 11.4 مليار دولار لصندوق النقد الدولي وحده على مدى السنوات الثلاث المقبلة

وتعد الهند، باعتبارها اقتصاداً سريع النمو، حليفاً محتملاً آخر لمساعدة مصر على معالجة أزماتها الاقتصادية وتأني مصر خلف الصين مباشرة كأكبر مستورد للقمح في العالم، وبعد بدء الحرب في أوكرانيا، بدأت البحث عن طرق بديلة لاستيراد الحبوب في الصيف الماضي، طلبت القاهرة شحنة كبيرة من القمح من الهند، وعلى الرغم من حظر الهند على تصدير القمح، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، قامت نيودلهي باستثناء وتوريد 61 ألف طن

وبالمثل، في يونيو، تلقت مصر حذاً ائتمانياً بقيمة غير محددة من الهند لواردات المواد الغذائية وختم الموقع: "مكانة مصر كشريك حوار في منظمة شنجهاي للتعاون، وطلبها الانضمام إلى مجموعة البريكس، وإمكانية التخلص من الدولار في التجارة مع روسيا والصين وتركيا، كلها علامات أخرى على التنوع الاقتصادي في القاهرة والتوازن الجديد مع الشركاء التقليديين".

وتابع: "ومع ذلك، ستتقدم مصر ببطء في هذه العملية وستواصل تركيز الاهتمام على داعميها الماليين الرئيسيين في الغرب والخليج".
<https://www.middleeasteye.net/opinion/egypt-seeking-new-financial-allies-east-why>